

التوقيت أمّلتُ الانتخابات والمضمون تذكري باهمال الطائف

بكركي تعمّدت الصدمة قبل انحدار لبنان الى الأسوأ

كُتبت روزانا بومنصف: (جريدة النهار ٢١/١٠/٢٠٠٠)

أحدث بيان المطارنة الموارنة مفاجأة كبيرة في الأوساط السياسية لم تكن متوقعة لا من حيث الجرأة او الصراحة في بعض نقاطه، وهي ترد للمرة الاولى في بيان لبكركي رغم الملاحظات المعروفة لها في هذا المجال، ولا من حيث توقيتها الذي رأى وزراء وسياسيون انه في غير محله اطلاقاً، الامر الذي اضطر بعض هؤلاء الى التمييز بين مواقف سابقة لهم اتسمت ببعض المرونة ازاء اداء السلطة ورد فعلها على تظاهرة ميفوق القواتية وضرورة عدم ربطها ببيان بكركي لا بل الفصل بينهما على اساس ان ما قبل صدور هذا البيان هو غير ما بعد صدوره.

هذا الموقف تردد ان الرئيس نبيه بري حرص على تأكيده للصحافيين في المجلس النيابي بعدما كان اعتبر ان معالجة التظاهرة المسيحية لا تكون بالأمن وحده، مستعيداً موقفاً مماثلاً له من رد فعل السلطة على التظاهرات الطلابية غداة الانسحاب الاسرائيلي. والبيان نفسه دفع بعض الوزراء الى التريث في تحديد مواقف كانت مرتقبة لهم بينها ما يتعلق بتحركات اطراف مسيحيين اخيراً.

والمفاجأة تمحورت على قوة المضمون الذي اتسم به البيان وهو يتناول للمرة الاولى انتقاداً صريحاً للاجهزة اللبنانية والسورية وتدخلها في الانتخابات النيابية ويسميها من دون اي مواربة كما يتناول للمرة الاولى بهذه الصراحة والوضوح موضوع تأثير الاقتصاد اللبناني بالعمالة السورية ويطالب بصراحة ايضاً بانسحاب الجيش السوري من لبنان مشيراً الى الاحراج الكبير الذي يتسبب به وجود هذا الجيش في مراكز حساسة قرب قصر بعبدا ووزارة الدفاع.

وتساءل البعض عن مدى تأثر البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير بتصرف الدولة ازاء التحركات والتظاهرات "القواتية" في الاسبوع الماضي التي تعاملت معها السلطة بالاسلوب نفسه الذي اعتمد منذ عشر سنين، وهو تأثر يطغى عليه الغضب من هذا الاسلوب ويأس من الوعود المستمرة للسلطة والمسؤولين في شأن الاقلاع عنه وعدم اللجوء الى اسلوب الاعتقالات كلما تحرك بعض الشبان للتعبير عن آرائهم من ضمن الحريات والحقوق التي يكفلها الدستور، مما يضع البيان كلاً في اطار رد الفعل الانفعالي.

الا ان متصلين ببكركي في وقت سابق لم يروا اثراً لتطورات الأيام الاخيرة في البيان يقولون ان المطارنة الموارنة رغبوا في اول اجتماع لهم بعد الانتخابات النيابية تقويم الخلاصة السياسية التي انتهت اليها هذه

الانتخابات من منطلق الاقتناع بأن الانتخابات كان ممكناً أن توفر فرصة جيدة لاعادة النظر في الثغر والاطار من منطلق الاقتناع ولكن لا السلطة اللبنانية ولا سوريا استفادت منها. وقد شكوا مرشحو ونواب كثير لدى البطريرك من التدخل السوري المباشر في الانتخابات كما شكوا آخرون من عقم محاولات انقاذ المحاصيل الزراعية ومن منافسة العمالة السورية.

الكلام اذاً ليس جديداً لا في شكله ولا في مضمونه، بل ان شموله كل الثغر في وضع العلاقات اللبنانية - السورية وتسمية الأمور باسمائها دون اي خبث او مواربة فضلاً عن التحدث او التوجه الى المسؤولين السوريين بكرامة هي الحافز الاساسي فضلاً عن ان بكركي، بحسب المتصلين بها، ترى ان الامور تسوء وتتحدّر بسرعة نحو الأسوأ بحيث ان استمرار الحال في هذا الاتجاه يندّر بخطر كبير يحدق بالبلاد. لذلك رأى البيان ضرورة اعادة الامور الى النقطة الاساسية والجوهرية في الخلل الراهن والمتمثلة في عدم تطبيق اتفاق الطائف. اذ ما لم يتم التزام بنود هذا الاتفاق أكان منها ما يتعلق بالوفاق الوطني ام باعداد قانون انتخاب عادل بين الجميع ام باعادة انتشار القوات السورية وفقاً لما نص عليه الاتفاق تمهيداً لانسحابها لاحقاً، فان الثغر المشكو منها ستستمر على حالها لجهة الشعور بالغبن والبطالة والهجرة وما الى ذلك.

وثمة من يضيف في هذا الاطار ان المطارنة الموارنة انتظروا ان يلمسوا دلائل تغيير في الانتخابات النيابية تكون بمثابة اشارات ايجابية تترجم رغبة الرئيس السوري الجديد ومواقفه في علاقات مميزة لكن مختلفة مع لبنان ومبنية على التفاهم الكلي بينهما، لكن هذه الدلائل لم تظهر فعلاً رغم الكلام المتزايد عليها. وقد نقلت الى البطريرك الماروني في المدة الاخيرة رسائل حول اهمية التغيير الذي حصل في سوريا والامال المعلقة على قيادتها الشابة في هذا الاطار. الامر الذي عكست الانتخابات النيابية جواً مختلفاً كلياً لها في ضوء التعبئة الطائفية وغير الطائفية التي رافقتها اولاً، ثم في ضوء تأكيد هذه الانتخابات ان اتفاق الطائف لا يطبق لا بل سمحت باعادة تكوين وضع ما قبل الطائف على صعيد كل الطوائف ووجودها وحيثياتها في المعادلة اللبنانية، لكن دون الطائفة المسيحية التي يطبق في شأن ابناءها ما لا يطبق مع سواهم، في حين ان المسيحيين اعطوا ما عليهم من هذا الاتفاق ولم يأخذوا منه شيئاً.

وهذا التوقيت ليس وليد ساعته، على ما قد يحلو للبعض في رده الى التطورات في الايام الاخيرة على اهمية هذه التطورات ومفاعيلها، بل هو مدروس من حيث توجيه رسالة في اتجاهين:

-الاول في اتجاه سوريا ودعوتها الى الاستفادة من الدعوة الى الحوار على قاعدة علاقات جيدة تكاملية. وفق ما شاءها بيان بكركي ما دام الرئيس السوري الجديد في طور اعادة صوغ علاقته مع لبنان، لئلا يبنى على نتائج الانتخابات الصيغة التي سيتم اعتمادها في المرحلة المقبلة في حين ان مشكلة حقيقية كبيرة

لا تزال موجودة في لبنان. ولا ينفع تجاهلها او قمعها وخصوصاً ان اتفاق الطائف لم يحترم. والسكوت على خرقه او الخلل فيه لم يعد ممكناً في ضوء "الموت البطيء" الذي يذهب اليه لبنان في ظل المعطيات التي تتفاعل فيه.

-الاتجاه الآخر نحو القيادات الاسلامية التي من حيث تأكيدها ودفاعها عن الوجود السوري العسكري انما تنسف بنوداً في اتفاق الطائف وتطعن فيه وتأخذ ما يناسبها منه، دون سائر البنود التي تحاذر الدخول فيها كموضوع اعادة الانتشار السوري.

وهذا التوقيت الراهن هو التوقيت المثالي في خضم المداولات السياسية القائمة من اجل تأليف حكومة جديدة، فتكون هذه الحكومة على بيينة من مواقف جميع الاطراف ولئلا يرى هؤلاء بعد تأليفها بالعمل على عرقلة مهمتها والتأثير سلباً في اقتصاد البلد وسياسته.

انها اذاً رسالة موجهة الى الجميع: السلطة اللبنانية، القيادات الاسلامية ودمشق في الدرجة الاولى. فهل من توقيت آخر "لأزمة" بات ملحاً ظهورها وعدم السكوت عنها؟